● أخبار قصيرة

نمو صادرات السلع الإيرانية إلى العراق

قال المسؤول المشرف على المستشارية التجارية الإيرانية في بغداد: إن صادرات السلع الإيرانية المتجهة إلى العراق، سجلت في غضون الأشهر الثلاثة الماضية زيادة بواقع ٢٧ ٪، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.
وفي تصريح لمراسل «إرنا» من بغداد، لفت فرزاد بيلتن إلى أهم السلع التي أرسلت إلى العراق ضمن الصادرات الإيرانية خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، وقضبان الحديد والصلب، وفاكهة التفاح الطازج، وسبائك الحديد والصلب.
ورداً على سؤال بشأن قيمة الصادرات الإيرانية للعراق، خلال الفترة ذاتها، صرح المشرف على المستشارية التجارية في بغداد: إنه وفقاً لإحصائيات مصلحة الجمارك الإيرانية، فقد بلغت قيمة الصادرات ٣ مليارات دولار، ما يشير إلى نمو بواقع ٢٧ ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغت قيمة الصادرات آنذاك مليارين و٣٤٦ مليون دولار.

إيران وباكستان توقعان مذكرة تفاهم بشأن تطوير التعاون الحدودي

وقعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباكستان مذكرة تفاهم بشأن تطوير التعاون الحدودي بين الجانبين خلال الاجتماع الحادي عشر للجنة المشتركة للتجارة الحدودية بين البلدين والذي استضافته مدينة زاهدان مركز محافظة سيستان وبلوشستان (جنوب شرق البلاد).
وترأس الوفد الإيراني المشارك في الاجتماع الحادي عشر للجنة المشتركة للتجارة الحدودية بين إيران وباكستان، مديرعام مؤسسة الصناعة والمناجم والتجارة في محافظة سيستان وبلوشستان ايرج حسن بور، فيماترأس الوفد الباكستاني رئيس جمارك ميناء غوادر بولاية بلوشستان الباكستانية عرفان جاويد.ووقع الجانبان مذكرة تفاهم اللجنة المشتركة للتجارة الحدودية بين البلدين بعد يومين من المفاوضات المكثفة. وحضر مراسم التوقيع، القنصل العام الإيراني في كويتا الباكستانية حسن درويش وند، والقنصل العام الباكستاني في زاهدان محمدصديق.

تصدير أول شحنة إسمنت من ميناء كاسبين

تم إرسال أول شحنة إسمنت من ميناء كاسبين (شمال إيران) إلى أسواق الدول المطلة على بحر قزوين بوسائط النقل السككي والبحري.
وبشحن الإسمنت سككياً من ميناء كاسبين إلى بحر قزوين ومن ثم إلى الأسواق المستهدفة بحراً تم الانتهاء من تدشين خط سكة الحديد المؤدي إلى الميناء بالكامل. ويقدّر تصدير ٤٠٠ ألف طن من الإسمنت المنتج محلياً إلى دول آسيا الوسطى سنوياً عبر خط سكة حديد رشت - ميناء كاسبين.

بنهاية العام الحالي

إنتاج إيران من النفط سيصل إلى ٤ ملايين برميل يومياً

قامت وزارة النفط في الحكومة الثالثة عشرة بزيادة الإنتاج المستهدف، ومواصلة القفزة في إنتاج النفط حتى لايتوقف النموالاقتصادي في البلاد

٦ الوفاق/ وكالات

أعلنت وزارة النفط الإيرانية أن إنتاج البلاد من النفط الخام سيصل إلى ٤ ملايين برميل يومياً بنهاية العام الإيراني الحالي.
وحاولت الحكومة الثالثة عشرة (حكومة الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي) زيادة صادرات النفط من خلال خلق قدرات جديدة لتصدير النفط، مثل التواجد في أسواق غير معروفة بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشترك الشاملة ورغم فرض الحظر على ايران، حتى أن وزير النفط، جواد أوجي، قال: إن إنتاج إيران من النفط كان ٢/١ مليون برميل يومياً في بداية الحكومة الثالثة عشرة، وبلغ اليوم ٣/٦ مليون برميل يومياً، مما يشير إلى نمو يزيد عن ٦٠ ٪. وأضاف أوجي: إن إنتاج إيران من النفط الخام سيصل إلى ٤ ملايين برميل يومياً بنهاية العام الحالي (ينتهي ٢١ مارس ٢٠٢٥).
وقامت وزارة النفط في الحكومة الثالثة عشرة بزيادة الإنتاج المستهدف، ومواصلة القفزة في إنتاج النفط حتى لا يتوقف النمو الاقتصادي في البلاد.
وأكد وزير النفط أن قيمة صادرات النفط ومكثفات الغاز الإيرانية وغيرها من المنتجات النفطية والبتروكيماوية ارتفعت من ١٠/٨ مليار دولار في العام ٢٠١٩ إلى ٣٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٣.
وسجلت عائدات إيران من النقد الأجنبي من تصدير النفط الخام ومكثفات الغاز نمواً بنسبة ٢٧٥ ٪ في العام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ نتيجة سياسات الحكومة الثالثة عشرة، وزادت عائدات البلاد من صادرات الغاز من مليار دولار في العام ٢٠٢٠ إلى ٤/٧ مليار دولار في العام ٢٠٢١، و٨ مليارات دولار في ٢٠٢٢.
وأعلن وزير النفط، في وقت سابق، إن إنتاج إيران من النفط ارتفع من ٢/٢ مليون برميل يومياً إلى ٣/٦ مليون برميل يومياً، وقال: كل مائة ألف برميل من النفط تضاف إلى الإنتاج تدر دخلاً للبلاد يبلغ ٢/٨ مليار دولار سنوياً.
واستطرد أوجي قائلاً: ارتفع إنتاج إيران من النفط من ٢/٢ مليون برميل يومياً إلى ٣ ملايين و٦٠٠ ألف برميل يومياً خلال السنوات الثلاث الماضية. واعتبر إنتاج النفط أحد سبل منع عجز الموازنة وزيادة مصادر إيرادات الحكومة.
وأضاف أوجي: احتياطيات الهيدروكربون السائل في البلاد تزيد عن ١٥٣ مليار برميل وسترتفع عائدات البلاد من النقد الأجنبي وستزداد القوة الاقتصادية للحكومة في حال زيادة انتاج النفط وتحسين قدرات المصافي.
وتشير العقود الأربعة الماضية ما بعد إنتصار الثورة الإسلامية إلى أن إيران اغتنمت كل الفرص المتاحة بعد تراجع الحظر المفروض عليها من أجل زيادة صادراتها للنفط، وأيضاً التحرر من تداعيات آلة الحصار ضدها؛ لكن في عهد الحكومة الثالثة عشرة، استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتجاوز الحظر المتزايد أيضاً، لتدخل في موافقات قائمة على مبدأ «الربح للطرفين»، ولم تؤجل مشاريعها النفطية الضخمة نزولاً عند رغبة الأجانب، الأمر الذي سجل نمواً في مجال إنتاج وتصدير الخام رغم الحصار الذي شهد زيادة بواقع ٦٠٠ ضعف مقارنة بالفترات السابقة.
وبحسب التقرير الإحصائي الصادر عن موقع «ورتسكا» الإخباري المعني بتغطية عمليات نقل وتصدير الخام والغاز على الصعيد العالمي، فقد بلغ إجمالي الصادرات الإيرانية للنفط والغاز، منذ بدء الضغوط الترامبية ضد الجمهورية الإسلامية (عام ٢٠١٨) أعلى مستوياته اليوم.
ويوضح هذا التقرير بأن حجم صادرات النفط والغاز الإيراني يعادل ٩ ٪ من مجموع صادرات أعضاء الدول المصدرة للنفط «أوبك»، ولا يخفى أن زيادة استيراد الصين وتوسيع أسطول ناقلات النفط الإيراني كانا من أهم الأسباب التي إلى أدت لهذه الزيادة.

خلال ٣ أشهر

المركزي الإيراني يوفر أكثر من ١٩ مليار دولار للواردات

منذ أواخر مارس الماضي وحتى ٦ يوليو الجاري، وفّر البنك المركزي الإيراني ما مجموعه أكثر من ١٩ مليار دولار من العملات الأجنبية اللازمة للسلع المستوردة للبلاد، منها ما يقرب من ٤ مليارات دولار للسلع الأساسية والأدوية.
وفي تقريره الأخير، استعرض البنك المركزي الإيراني إحصائيات حول وضع المعروض من العملة في البلاد.
وبحسب هذا التقرير، فقد تم منذ بداية العام الإيراني الجديد (٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٤) وحتى نهاية ٦ يوليو تأمين ما مجموعه نحو ١٩ مليار دولار من النقد الأجنبي، منها نحو ١٠ مليارات دولار للسلع التجارية و٣ مليارات دولار للواردات مقابل الصادرات. كما تم تخصيص ٣٦٧ مليون دولار لاستيراد الخدمات.
وبالإضافة إلى هذه الاحتياجات، تم تخصيص ما يقرب من ٤/٥ مليار دولار لاستيراد السلع الأساسية والأدوية، حيث يبلغ معدل تصريفها في البلاد ٢٨٥٠٠ تومان.
وبحسب تقرير البنك المركزي، فقد تم تخصيص إجمالي ٤ مليارات و٤٥١ مليون دولار من العملات الأجنبية خلال الفترة المذكورة لاستيراد السلع الأساسية. ومن هذا الرقم، تم إنفاق ٣ مليارات و٦١٦ مليون دولار على استيراد السلع الأساسية والزراعية. وتشمل هذه العناصر القمح والبذور الزيتية والمدخلات الحيوانية وما إلى ذلك. وتم إنفاق ٨٣٥ مليون دولار على استيراد الأدوية والمعدات الطبية.
وبشكل عام، تنقسم العملات الأجنبية التي تحتاجها الشركات الصناعية إلى ٦ مجموعات، وقد خصص لها ما مجموعه ١٦ ملياراً و٥٥٠ مليون دولار من العملات الأجنبية. وقد حصل المستفيدون على هذه الأموال أو العملات من قبل منصة «نيما» المالية أو قاموا بالاستيراد مقابل التصدير.
ومن بين المجموعات الستة المعنية، كان التخصيص الأكبر من عملة منصة نيما مرتبطا بمجموعة «ساير» التي خصص لها ٥ مليارات و٧٥٨ مليون دولار من العملات الأجنبية. فيماكان أقل تخصيص (٤٧٩ مليون دولار) لاستيراد المنسوجات والملابس. كما سجلت مجموعة «ساير»، التي تضم أصنافاً غير مندرجة في المجموعات الخمس الأخرى، أعلى قيمة للاستيراد مقابل التصدير برقم مليار و٢٦٦ مليون دولار.
ويبلغ مجموع العملات الأجنبية المخصصة ١٠ مليارات و ٧٦٠ مليون دولار، وتقدر العملة التي يتم الحصول عليها من الواردات مقابل الصادرات بـ٣ مليارات و ٧٩٠ مليون دولار. وعليه، فقد بلغت العملة المخصصة لهذا القطاع ١٤ ملياراً و ٥٥٠ مليون دولار.

إرتفاع غير مسبوق في إستهلاك الكهرباء في إيران

بلغ الطلب على استهلاك الكهرباء في إيران في اليوم الماضي، ولليوم الثاني على التوالي، أكثر من ٧٦ ألف ميغاواط، وهو ما يمثل ارتفاعاً في الاستهلاك بنسبة ٤/٥ ٪ والذي قد يصل إلى ٦ ٪ في حال استمرت درجات الحرارة بالصعود.
مع بدء شهر يوليو، تكون الأيام الأكثر حرارة في العام قد حلت وأدى الارتفاع الكبير في درجات الحرارة وامتدادها في جميع أنحاء البلاد إلى زيادة كبيرة في استهلاك الكهرباء.
ولأول مرة في تاريخ إيران، تجاوز الطلب على الكهرباء ٧٦ ألف ميغاواط يوم السبت الماضي، ويوم الأحد بلغت ذروة الطلب على الكهرباء أكثر من ٧٦ ألف ميغاواط. وسجل يوم السبت طلب ٧٦/٧٣٧ ميغاواط بزيادة ٢٣ ٪ في الطلب مقارنة بنفس اليوم من العام الماضي، وفي اليوم التالي تم تسجيل استهلاك ٧٦/٨٦٠ ميغاواط بزيادة ٦/٥ ٪ مقارنة بنفس اليوم من العام الماضي.
وبلغ الطلب القياسي على استهلاك الكهرباء اللحظي عام ٢٠٢٣ في ١٥ أغسطس ٧٣٤٦٣ ميغاواط، ما يعني أن استهلاك ٧٦٧٣٧ ميغاواط يوم السبت الماضي قد نما بنسبة ٤/٥ ٪. وفي برنامج إدارة الأحمال لصيف ٢٠٢٤، تم توقع ثلاثة سيناريوهات لنمو الاستهلاك بنسبة ٣/٥ ٪ و٤/٥ ٪ و٦ ٪ لهذا الصيف.
وإلى اليوم، تم تحقيق نمو بنسبة ٤/٥ ٪ في استهلاك الكهرباء في إيران، ويعد استمرار أيام الصيف الحارة واستمرار ارتفاع الطلب على الكهرباء بمثابة إنذار للوصول إلى السيناريو المتشائم للنمو بنسبة ٦ ٪.

تفاصيل إتفاقية إيران و روسيا للمبادلة بالعملات المحلية

قال نائب محافظ البنك المركزي الإيراني: إن اتفاقية مبادلة العملات الوطنية المبرمة بين البنكين المركزيين الإيراني وروسيا تسهم في تعزيز الروبل والريال واستبعاد الدولار من التسويات المتبادلة.وأوضح محسن كريمي: إن الاتفاقية النقدية المبرمة بين البنكين المركزيين الإيراني والروسي تمثل قناة لتبادل الأموال بين البلدين، وهذا هو النهج المتبع في إزالة الدولار وتخفيف مخاطر العقوبات.
وأشار كريمي إلى أن «هذا الإجراء لا يتعرض للعقوبات، ولن تؤثر أي عقوبات على العملتين الوطنيتين للبلدين»، وقال: تم الانتهاء من معاملات الاتفاقية النقدية بين البلدين ومدفوعات البطاقات للمسافرين، وستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من الأسابيع المقبلة، أما مدفوعات البطاقات فاعتباراً من نهاية أغسطس.
وأضاف: إن «هذا سيكون حافزاً جيداً للمصدرين الإيرانيين للتجارة مع روسيا».
ولفت كريمي إلى أن مبادلة العملات هي أداة يمكن للطرفين من خلالها الحصول على السيولة بعملة بلد آخر دون الحاجة إلى شرائها في سوق العملات. وذكر: سيتم قريباً ربط شبكة شتاب الإيرانية بـ١١ دولة مجاورة ودول أعضاء في الاتحاد الأوراسي، مثل مصر.
وقال كريمي: لأكثر من عقد من الزمان، كان البنك المركزي يصدر أوراقا بالدولار للمسافرين الإيرانيين؛ لكن تم اتخاذ خطوة جديدة سنتجه من خلالها إلى دفع نفس حصة العملة مع نفس البلدان من خلال البطاقة المصرفية الخاصة بهم؛ على سبيل المثال، يمكن للمسافر الذي يتقدم بطلب للحصول على عملة للسفر من ماكينة الصراف الآلي الروسية أن يحصل على روبل يساوي حصته من العملة ويخصم الريال من حسابه.